

Distr.: General  
11 March 2008

# الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون  
البند ٦٠ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/62/425)]

### ٢١٠/٦٢ - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٢٠٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٩٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٢٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٠٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٠٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢١٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ومقررها ٥٤٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(١)</sup>،

وإذ تقر بالعمل الذي يقوم به مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن تأدية المعهد عمله،

وإذ تعرب عن بالغ امتنانها للسيد مارسيل بوازار، الأمين العام المساعد والذي شغل منصب المدير التنفيذي للمعهد لمدة خمسة عشر عاماً، لتفانيه والتزامه، وكذلك لإنجازاته،

وإذ تلاحظ التقدم المستمر الذي أحرزه المعهد في شتى برامج وأنشطته، بما فيها تعزيز التعاون مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

(١) A/62/377.

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت للمعهد مساهمات مالية وغير مالية أو تعهدت بتقديمها،

وإذ تلاحظ أن أنشطة المعهد ما برحت حتى الآن تمويل كلياً من التبرعات،

وإذ تلاحظ أيضاً أنه على الرغم من تزايد الحاجة إلى التدريب وتنمية القدرات، لا يزال مستوى التبرعات منخفضاً، مما يعرض للخطر دورات المعهد التدريبية الأساسية التي يقدمها للدبلوماسيين والمندوبين المعتمدين لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك ولدى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة أن يكون لأنشطة التدريب وتنمية القدرات دور أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - تلاحظ الإصلاحات الاستراتيجية التي عرضها المدير التنفيذي الجديد لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وأقرها مجلس أمناء المعهد لكي يصبح المعهد مركزاً للامتياز؛

٢ - تؤكد من جديد أهمية اتباع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء البحث والتدريب، يستند إلى استراتيجية فعالة ومتسقة وتقسيم فعال للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات المعنية؛

٣ - تؤكد من جديد أيضاً أهمية المعهد، بالنظر إلى ما توليه الأمم المتحدة من اهتمام متزايد للتدريب وتنمية القدرات وإلى احتياجات الدول والسلطات المحلية من التدريب، وأهمية أنشطة البحث المتصلة بتنمية القدرات التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

٤ - ترحب بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمؤسسات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالبرامج التي تضطلع بها في مجالي التدريب وتنمية القدرات، وتشدد، في هذا السياق، على الحاجة إلى مواصلة تطوير تلك الشراكات وتوسيع نطاقها، وبخاصة على الصعيد القطري؛

٥ - تطلب إلى مجلس الأمناء مواصلة ضمان التوزيع الجغرافي العادل والمنصف والشفافية في إعداد البرامج وفي توظيف الخبراء، وتؤكد، في هذا الصدد، أنه ينبغي لدورات المعهد أن تركز أساساً على مسائل التنمية وإدارة الشؤون الدولية؛

٦ - تكرر أهمية استخدام مواد دراسية موضوعية ومحيدة وعلمية تتفق مع أهداف الأمم المتحدة وأولوياتها، وتنتظر أن يجري تحسين عملية تمحيص المواد الدراسية التي يستخدمها المعهد؛

٧ - تحث مجلس الأمناء على أن يسرع بالانتهاء من تنفيذ ما تبقى من توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مع الإعراب عن تقديرها للعمل المنجز حتى الآن<sup>(٢)</sup>؛

٨ - تجدد نداءها إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات الخاصة التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمات مالية أو غير مالية، أن تسخو عليه بالدعم المالي وغير المالي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء الإصلاحات الإستراتيجية؛

٩ - تشجع مجلس الأمناء على مواصلة جهوده لمعالجة الحالة المالية للمعهد، وبخاصة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة له، والسعي إلى الحصول من الدول الأعضاء على دعم أوفى وأكثر ثباتاً لأنشطته، ولا سيما الأنشطة التدريبية الأساسية؛

١٠ - تقرر تبسيط الترتيبات المتعلقة بتقديم تقارير المعهد عن طريق ما يلي:

(أ) دمج تقرير الأمين العام والمدير التنفيذي للمعهد؛

(ب) تقديم التقرير الموحد الجديد الذي يعده الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدلا من الجمعية العامة؛

(ج) القيام، اعتبارا من عام ٢٠٠٩، بإرساء ممارسة لدورة مدتها سنتان لتقديم التقارير؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨ تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تفاصيل عن آثاره المالية، وعن حالة المساهمات المقدمة إلى المعهد وعن حالته المالية.

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

(٢) انظر A/60/113، المرفق، الفرع الرابع - زاي.